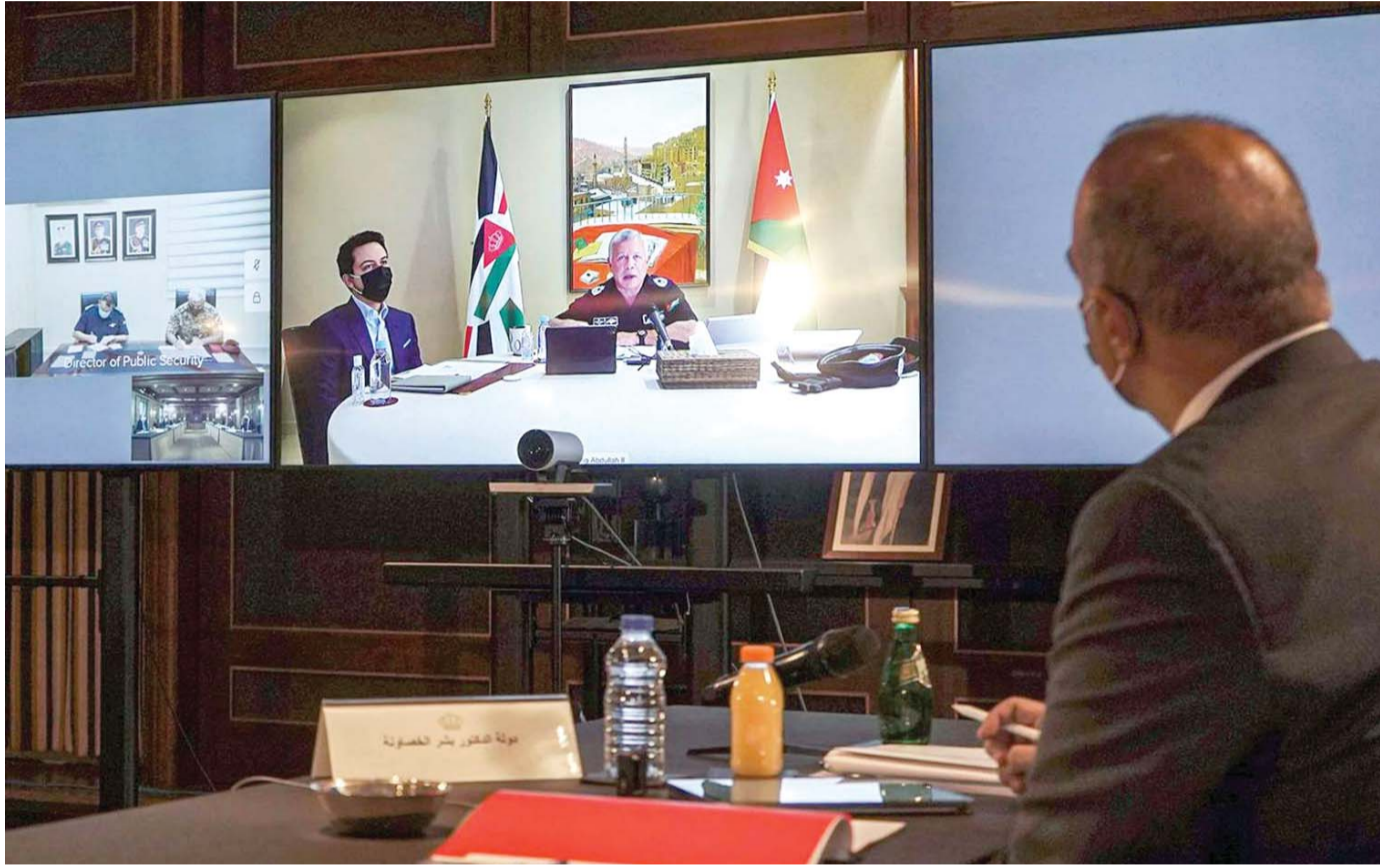


الخصاونة إطفائي تخذله الإمكانيات واهتراز ثقة الشارع الأردني

تجاوزات موظفي أمانة عمان تستفز الأردنيين



الخصاونة تحت الضغط

المسيرات تثير قلق التحالف الدولي في سوريا

دمشق - أعلنت قوات سوريا الديمقراطية المعروفة اختصاراً بـ"قسد" الأربعاء عن تصديها لهجمات بطائرات مسيرة من منطقة حقل العمر الذي يشكل أكبر قاعدة للتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في سوريا، في هجوم هو الثاني من نوعه خلال أيام.

وقال مدير المركز الإعلامي فرهاد شامي "تعاملت قواتنا المتقدمة لمحاربة داعش وقوات التحالف الدولي في منطقة حقل العمر في دير الزور مع هجمات معادية بواسطة الطائرات المسيّرة"، موضحاً أن "التقارير الأولية تؤكد إفساح الهجمات وعدم وجود أضرار".

ولم يحدّد المتحدث هوية الطائرات المسيّرة، إلا أن المرصد السوري لحقوق الإنسان رجّح أن تكون "تابعة للمليشيات الإيرانية وانطلقت من مناطق نفوذها في ريف مدينة الميادين شرق دير الزور. وتخضع المنطقة الممتدة بين مدينتي البوكمال والميادين لنفوذ إيراني، عبر مجموعات عراقية ولبنانية موالية لها تقاتل إلى جانب قوات النظام السوري.

وتزامن إعلان قوات سوريا الديمقراطية عن الهجمات مع تأكيد المتحدث باسم التحالف الدولي الكولونيل واين ماروتو على "توتير" على تعرض "قاعدة عين الأسد غربي العراق لهجوم بهـ14 صاروخاً أدى إلى وقوع ثلاث إصابات طفيفة، فيما يتم تقييم الأضرار". وهذا الهجوم هو واحد من أعنف الهجمات التي تعرضت لها القواعد التي تضم قوات أميركية في العراق.

ويرجح مراقبون أن نفس الجهة تقف خلف الهجومين في سوريا والعراق، وأن الهجومان رداً على الضربات الأميركية على مواقع مليشيات مدعومة من إيران في مناطق حدودية بين البلدين في أواخر يونيو الماضي.

ويعد الهجوم على حقل العمر الثاني منذ الأحد، إذ أفساد المرصد عن انفجارات نجمت عن سقوط صواريخ مصرها مجموعات موالية لإيران على المنطقة. وكانت الولايات المتحدة أعلنت في الثامن والعشرين من الشهر الماضي عن شن غارات جوية موجّهة ضد "مشنات تستخدمها مليشيات مدعومة من إيران" على الحدود السورية العراقية، مشيرة إلى أن هذه الضربات أذن بها الرئيس جو بايدن عن أعقاب الهجمات المستمرة على الصالح الأميركي.

وقد توعدت مليشيات عراقية موالية ل طهران حينها بالرد على تلك الغارات. ويشكل استخدام طائرات بلا طيار خلال الأونة الأخيرة مصدر قلق للتحالف الدولي لأن هذه الأجهزة الطائرة يمكنها الإفلات من الدفاعات التي عمد الجيش الأميركي إلى تركيبها للدفاع عن قواته ضد محاولات استهدافه.

لا يخفي رئيس الوزراء الأردني بشر الخصاونة خشيته من أن يؤدي أي تجاوز أو انتهاك من عون أو مسؤول إلى انفجار شعبي في ظل وجود تراكمات سابقة ستلعب دورها في هذه الحالة، وهو ما يفسر التحرك السريع للخصاونة في احتواء موجة الانتقادات التي تفجرت جراء إقدام عون بلدي على تهشيم عربة بائع خضار متجول.

عمان - أثار مقطع فيديو لموظفين في أمانة عمان وهم يقومون عبر جرافة بتحطيم عربة خضار لبائع جوال في السوق المركزية بالعاصمة موجة غضب في الشارع الأردني المتحضر بطبعه للتحرك ضد أي خطوة أو تجاوز قد يفهم منهما استفزاز له.

وتناقل رواد مواقع التواصل الاجتماعي الفيديو على نطاق واسع، وسط ردود فعل وتعليقات غاضبة ومستنكرة لما أقدم عليه موظفو أمانة عمان الذين لم يتفوقوا بنهشهم العربية بل سخروا أيضاً من صاحبها، حينما أمر أحدهم صاحب الجرافة بوضعها ناحية القبلة قبل البدء في تحطيمها.

وفي محاولة لإحتواء ردود الفعل الغاضبة سارع رئيس الوزراء بشر الخصاونة إلى التنديد بما حصل للبائع المتجول، خلال زيارة إلى مقر أمانة عمان، قائلاً إن "بعض المظاهر في إزالة المخلفات غير مقبولة ويجب حلها في إطار القانون ومنظومة قيمنا الأصيلة". واستيق إطلاقاً للخصاونة قراراً من رئيس لجنة أمانة عمان الكبرى، يوسف الشواربة، بإعفاء مدير سوق الخضار المركزي من منصبه، حيث وقعت الحادثة، وتكليف المدير التنفيذي للأسواق بإدارة السوق.



أحمد السراحنة
يكفينا زيارت
استعراضية، لأننا لن
تخدم المواطن

وما حصل أعاد إلى الأذهان ما تعرض له الشاب التونسي محمد البوعزيزي من احتجاز لبضاعته وتعرضه لإهانة على أيدي موظفي بلدية انتهت بانتحاره حرقاً ما فجر انتفاضة شعبية أطاحت بالرئيس الراحل زين العابدين بن علي عام 2011.

ويعمل اليوم الآلاف من الأردنيين كبايعين متجولين وأصحاب بسطات داخل الأسواق أو على الأرصفة لتأمين قوتهم اليومي، بسبب تراجع فرص العمل نتيجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تشهدها المملكة والتي فاقمتها جائحة فايروس كورونا.

وكثيراً ما يتعرض هؤلاء إلى مضايقات من قبل السلطات. وسبق أن أثارته حادثة انتحار شاب يبلغ من العمر 27 سنة في محافظة إربد شمال غرب المملكة، على خلفية مصادرة البلدية بضاعته، موجة احتجاجات العام الماضي. ويخشى الخصاونة اليوم من أن تؤدي التجاوزات المستمرة من قبل موظفي الأمانة إلى إشعال فتيل احتجاجات سيصعب هذه المرة على الحكومة احتواؤها لاسيما مع تزايد حالة الغليان الشعبي وانعدام الثقة في المسؤولين وانسداد الأفق. ويرى مراقبون أن مسارعة الخصاونة إلى مقر أمانة عمان وتوجيه رسالة رفض

لأسلوب تعاطي الموظفين، تعكس في واقع الأمر حالة من القلق من انتفاض الطبقة الفقيرة والهشة الأخذة في الاتساع مقابل تاكل الطبقة الوسطى في الأردن. وكان الخصاونة كثف في الأونة الأخيرة من إطلاقاته وزياراته الميدانية في محاولة للإيحاء بأن الحكومة تعمل بجد من أجل تغيير الوضع الراهن وتحسين ظروف المواطنين، بيد أن هذه التحركات لا يبدو أن الشارع يبالي بها، في ظل قناعة لدى شريحة واسعة بأن هذه التحركات ليست سوى رد رماد على العيون.

وينسحب هذا الموقف على موقف العديد من النواب، حيث انتقد رئيس لجنة الصحة النيابية أحمد السراحنة مؤخراً تحركات الخصاونة التي وصفها بـ"الاستعراضية".

وقال السراحنة إن الزيارات الحكومية الميدانية مطلوبة وبتوجيه من العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني حتى يطالع المسؤول على الواقع الذي يعيشه المواطنون ويتلمس همومهم،

لكن "يكفينا زيارات استعراضية، لأنها لن تخدم المواطن ولا الحكومة، ونأمل أن تعود هذه الزيارات بالفائدة على المحافظات".

وطالب السراحنة نواب المحافظات بمتابعة الزيارات الحكومية لمخالفاتهم ومساءلتها عن نتائج هذه الزيارات والأثر الذي سيلمسه المواطن منها.

ويرى مراقبون أن الحكومة الحالية لا تملك مفاتيح أي من الحلول للأزمة التي يتخبط فيها الأردن، وأن أقصى ما يمكن أن تقدمه هو تحسين سياساتها الانتقالية مع المواطن وهو ما تعمل عليه حالياً.

ويشير مراقبون إلى أن هذا الأمر غير كاف لاستيعاب حالة الغليان في ظل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة التي شهدت أرقاماً قياسية تجاوزت الست والعشرين في المئة.

ويقول مراقبون إن الأردن في حاجة إلى تغيير جذري يعيد ثقة المواطن بالمؤسسات، وأن الرهان الحالي على ورشة الإصلاح عليها تعيد تصويب

الحياة السياسية والتشريعية بما يعيد جزءاً من ثقة المواطن في دولته. وأعلن العاهل الأردني في يونيو الماضي عن تشكيل لجنة تتولى تحديث المنظومة السياسية، برئاسة رئيس الوزراء الأسبق سمير زيد الرفاعي وعضوية 92 شخصية من مختلف المشارب الفكرية والسياسية.

ويهدف عمل اللجنة، حسب ما هو معلن، إلى وضع إطار تشريعي يؤسس لحياة سياسية نشطة تهيم المجال لبرلمان قائم على البرامج وليس برلماناً "صورياً" هدفه تركيز خطوات السلطة التنفيذية وتمهيد الطريق لحكومات برلمانية.

ورغم مرور قرابة الشهر على انطلاق عملها بيد أن هذه اللجنة لا تزال في مرحلة الاستكشاف وتبادل النقاشات والافتكار، الأمر الذي يضاعف مخاوف الأردنيين من أن تواجه اللجنة مصرير مبادرات ولجان سابقة كان أعلن عنها خلال السنوات الماضية غير أنها وُدت في مهدها.

ضغط عسكري على المدنيين لحفظ التوازنات السياسية في السودان

إغفاء المحافظين، لكنه لم يفعل، لذا لا يحتاج الرجل لتدخل من مجلس الشركاء والتوصية بإغفائهم.

ويضم مجلس شركاء الفترة الانتقالية 29 عضواً، منهم البرهان رئيساً و4 عسكريين من مجلس السيادة، وقائد ثاني قوات الدعم السريع، وحمودك، بجانب 13 عضواً من قوى إعلان الحرية والتغيير و7 من الجبهة الثورية التي تضم حركات مسلحة وتنظيمات سياسية بجانب عضوين من شرق السودان إحدان لاحقاً عقب انعقاد مؤتمر شرق السودان.

وأكد القيادي بقوى الحرية والتغيير نور الدين صلاح الدين أن المجلس ليس جهة سيادية أو تشريعية وهو تنسيقي وتوصيات وقراراته ليست إلزامية على المجلس السيادي أو مجلس الوزراء، لكنها تلقى قدراً من الاهتمام باعتبار أن أعضاءه يشكلون كافة الأطياف السياسية والعسكرية المشاركة في السلطة خلال الفترة الانتقالية.

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن الأجهزة التنفيذية ممثلة في الحكومة ومجلس السيادة والحركات المسلحة، تقوم بتقييم أداء المحافظين المدنيين العينيين قبل عام، ومن المفترض أن تنتهي هذه الجهات من عملها مطلع أغسطس المقبل، وجاءت التوصيات للالتزام بالمواعيد وعدم تأجيل اتخاذ القرار، من دون أن يستبعد إدخال تعديلات على بعض المحافظين من غير إجراء تغيير شامل.

وتتقارب هذه الرؤية مع ما ذهب إليه المكون العسكري الذي طالما انتقد تخطيط القرارات الاقتصادية وتنامي الخلافات داخل قوى الحرية والتغيير، ولذلك فهجت التوصيات الأخيرة بأنها تمت بالتنسيق بين المجلس والجيش.

ويكتف المكون العسكري تحركاته هذه الأيام لتوسيع الحاضنة السياسية، وهناك تكليف للفريق ياسر العطا عضو مجلس السيادة بأن يجري اتصالات مع عناصر مهمة في قوى الحرية والتغيير، والتقى بأحزاب انسحبت منها، أبرزها الحزب الشيوعي.

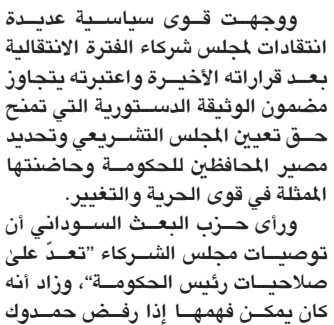
وقالت المحللة السياسية شمائل النور لـ"العرب" إن المكون العسكري يحاول الضغط على القوى المدنية ووضعها تحت سياسة الأمر الواقع بإعلان توقيعات لتنفيذ توصيات مجلس الشركاء، لكن ثمة صعوبات عديدة تواجه مسألة الالتزام بما جاء فيها، لأن عقد جلسة للمجلس التشريعي بعد 40 يوماً مسألة صعبة للغاية أو شبه مستحيلة.

ويواجه خروج المجلس التشريعي للنور تعقيدات، حيث توجد خمس محافظات لم تتوافق على مرشحيتها، ولجان المقاومة منقسمة على نفسها بشأن أسماء مرشحيتها، وهناك مساع يقوم بها حزب الأمة القومي للسيطرة على أكبر قدر من المقاعد ويصر على أن يكون منصب رئيس المجلس، والذي تريده الحركات المسلحة، من نصيبه.

ويضع المكون العسكري بذلك القوى المدنية في مأزق، فعدم التزامها بالتوصيات يعني أنها غير جادة في التعامل مع أزمات المرحلة الانتقالية، وهو أمر يحاول الجيش توظيفه لصالح تحسين صورته التي اهتزت عقب خروج خلفاته مع قوات الدعم السريع للعلن، ما يدعم إمكانية تصدير صورته للمواطنين تبرهن على أن المؤسسة العسكرية لا تزال الطرف الأكثر قدرة على ضبط المرحلة الانتقالية.



نور الدين صلاح الدين
قرارات مجلس شركاء
الفترة الانتقالية ليست
إلزامية



شمائل النور
المكون العسكري
يحاول فرض الأمر
الواقع على المدنيين

والتغيير في قوى الحرية والتغيير، وهو أمر يحاول الجيش توظيفه لصالح تحسين صورته التي اهتزت عقب خروج خلفاته مع قوات الدعم السريع للعلن، ما يدعم إمكانية تصدير صورته للمواطنين تبرهن على أن المؤسسة العسكرية لا تزال الطرف الأكثر قدرة على ضبط المرحلة الانتقالية.

ويكتف المكون العسكري تحركاته هذه الأيام لتوسيع الحاضنة السياسية، وهناك تكليف للفريق ياسر العطا عضو مجلس السيادة بأن يجري اتصالات مع عناصر مهمة في قوى الحرية والتغيير، والتقى بأحزاب انسحبت منها، أبرزها الحزب الشيوعي.

وقالت المحللة السياسية شمائل النور لـ"العرب" إن المكون العسكري يحاول الضغط على القوى المدنية ووضعها تحت سياسة الأمر الواقع بإعلان توقيعات لتنفيذ توصيات مجلس الشركاء، لكن ثمة صعوبات عديدة تواجه مسألة الالتزام بما جاء فيها، لأن عقد جلسة للمجلس التشريعي بعد 40 يوماً مسألة صعبة للغاية أو شبه مستحيلة.

ويواجه خروج المجلس التشريعي للنور تعقيدات، حيث توجد خمس محافظات لم تتوافق على مرشحيتها، ولجان المقاومة منقسمة على نفسها بشأن أسماء مرشحيتها، وهناك مساع يقوم بها حزب الأمة القومي للسيطرة على أكبر قدر من المقاعد ويصر على أن يكون منصب رئيس المجلس، والذي تريده الحركات المسلحة، من نصيبه.

ويضع المكون العسكري بذلك القوى المدنية في مأزق، فعدم التزامها بالتوصيات يعني أنها غير جادة في التعامل مع أزمات المرحلة الانتقالية، وهو أمر يحاول الجيش توظيفه لصالح تحسين صورته التي اهتزت عقب خروج خلفاته مع قوات الدعم السريع للعلن، ما يدعم إمكانية تصدير صورته للمواطنين تبرهن على أن المؤسسة العسكرية لا تزال الطرف الأكثر قدرة على ضبط المرحلة الانتقالية.

وأوصى مجلس الشركاء الثلاثاء بإعفاء جميع حكام الولايات (18 محافظة) اعتباراً من مطلع أغسطس وتعيين المحافظين الجدد في الخامس من الشهر ذاته دون أن يعلن المزيد من التفاصيل حول آليات اتخاذ هذا القرار.

وشكل المجلس خلال اجتماع حضره رئيس مجلس السيادة الفريق أول عبدالفتاح البرهان لجنة للعمل على استكمال ترتيبات تعيين المجلس التشريعي وطالب بانعقاد أول جلسة له في 17 أغسطس المقبل، وهو اليوم الذي يوافق توقيع الوثيقة الدستورية بين المجلس العسكري وقوى إعلان الحرية والتغيير عام 2019.

ويقول مراقبون إن تحرك المجلس يستهدف توازن القوى من خلال طرح هذه التوصيات مصحوبة بتوقيعات محددة خلافاً لما ذهب إليه حمودك للتأكيد أن من يملك القوة هو الذي يملك التنفيذ.

وقادت تصريحات لحمودك وجه فيها انتقادات ضمنية لدوائر عدة، بينها مجلس شركاء الفترة الانتقالية، إلى زيادة الفجوة، وشدد أعضاء المجلس على أن أزمة السودان الاقتصادية وناجمة عن فشل الحكومة في التعامل مع الأوضاع المعيشية، وعدم القدرة على توفير غطاء للضمان الاجتماعي يحمي الفئات الفقيرة من القرارات الاقتصادية الصعبة التي اتخذتها الحكومة مؤخراً.

الخرطوم - قطع مجلس شركاء الفترة الانتقالية في السودان فترة غيابه الإردني منذ تشكيله نهاية العام الماضي، وبدأ يثير جدلاً في أوساط عديدة بإصداره توصيات لحل أزمة تعيين المجلس التشريعي، وإعادة تعيين المحافظين، وهما من اختصاص الحكومة.

جاءت الخطوة في وقت تعاني فيه أطراف السلطة بمكونها المدني والعسكري من صعوبات جمّة على مستوى استكمال بناء هيكل الحكم الانتقالي، وأزمات كادت تعصف بكثير من الخطوات التي جرى اتخاذها وتؤثر سلباً على التوافق الظاهر بين الجهات المشاركة في السلطة الانتقالية.



البرهان يرسم حدوداً جديدة